أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1996–2023)

The impact of covernance indicators on human development in Saudi Arabia : An econometric study using the ARDL model during the period (1996-2023)

ناقل زينب [1] / Nakel zineb [1]

[1] جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي – تيسمسيلت، الجزائر، z.nakel@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2026/05 تاريخ القبول: 20 /2026/06 تاريخ النشر: 30 /2026/06

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية البشرية في دولة المملكة العربية السعودية خلال المجال الزمني 1996–2023م اعتمادا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة **ARDL** و اختبار الحدود**Bounds test** للكشف عن العلاقة في الاجل الطويلة، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ **ECM** لدراسة الديناميكيات في الاجل القصير بين متغيرات الدراسة. أفرزت نتائج الدراسة القياسية عن وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل و ذات تأثير موجب وقوي لكل من مؤشر المساءلة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والمتغير الصوري على مؤشر التنمية البشرية، كما أظهرت الدراسة في الاجل القصير أن كل مؤشرات الحكم الراشد لها تأثير معنوي احصائيا مع تباين اتجاهات التأثير على مؤشر التنمية البشرية، وبينت الدراسة أن سرعة تصحيح اختلال التوازن تقدر بنحو **42%** سنويا، وقد بلغت القدرة التفسيرية للنموذج نسبة **99%** الأمر الذي يؤكد الدور الحاسم الذي يلعبه الحكم الراشد في دعم مسار التنمية البشرية

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية ؛ الحكم الراشد ؛ نموذج**ARDL** ؛ المملكة العربية السعودية

تصنيف **JEL** : **C22, O15, D73**

Abstract:

This study examines the impact of governance indicators on human development in **Saudi Arabia** over the period 1996-2023 using the ARDL approach and the BOUNDS testing procedure in order to identify long run relationships, along with ECM model to capture short run dynamics. The results confirm the existence of a long run equilibrium relationship among variables and show that all governance indicators have stabilically significant effects on HDI with varying impacts across the long and short run. Also, the results indicate a very strong explanatory power (99%) highlighting the important role of governance quality in promoting human development outcomes.

Key words: Governance ; Human development ; ARDL ; Saudi Arabia

Jel Classification Codes: : D73 ,O15, C22,

Résumé:

Cette étude examine l'impact des indicateurs de gouvernance sur le développement humain en Arabie saoudite sur la période 1996-2023 en utilisant l'approche ARDL et la procédure de test BOUNDS afin d'identifier les relations à long terme, ainsi que le modèle ECM pour capturer les dynamiques à court terme. Les résultats confirment l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les variables et montrent que tous les indicateurs de gouvernance ont des effets statistiquement significatifs sur l'IDH, avec des impacts variables à court et long termes. En outre, les résultats indiquent un pouvoir explicatif très fort (99%) soulignant le rôle important de la qualité de la gouvernance dans la promotion des résultats du développement humain.

Mots-clés: Gouvernance ; Développement humain ; ARDL ; Arabie saoudite

Codes de classification de Jel: **:** D73 ,O15, C22,

المؤلف المرسل: ناقل زينب ، الإيميل: z.nakel@univ-tissemsilt.dz

1. مقدمة:

يُعتبر الحكم الراشد أحد أهمّ المفاهيم المحورية التّي حظيت باهتمام الباحثين وصانعي القرار نظرا للدّور الجوهري الذي تلعبه في تعزيز كفاءة أداء المؤسسات و تحقيق و دعم التنّمية المستدامة. و قدْ أضحى من الضّروري جدًّا إرساء و تفعيل آليّات الحكم الراشد التي تضمن سيادةَ القانون، المساءلة، المشاركة، و تضمن الشفافية بما يفضي إلى تحسين جودة حياة الأفراد و تحقيق الرّفاهية.

وفي هذا الصّدد، تكتسي دراسة العلاقة بين التنمية البشرية والحكم الراشد أهميّةً استراتيجيةً متزايدةً لاسيّما في ظلِّ التّوجه العالمي نحو التنمية المستدامة التي لم تعدْ تقتصر فقط على البعد الاقتصادي بل أصبحت تشمل أيضا البعد البيئي والاجتماعي والمؤسّسي. و تعتبر دولة الملكة العربية السعودية أحد النماذج العربية الرّائدة التي يحتذى بها في تطبيق مبادئ الحكم الراشد كأحد أهم مفاتيح التنمية المستدامة، ولهذا فقد أصبحت الملكة العربية السعودية بالنظر إلى المستويات المتقدمة و الملحوظة التي حققتها في هذا الصدد نموذجا جديرا بالدراسة والتحليل حيث تبنت العديد من الاصلاحات الهيكلية العميقة في نظمها التنموية والمؤسسية والمبادرات التنموية و الاستراتيجيات التي تهدف إلى إصلاح و تحديث الإدارة العامة و تحفيز المشاركة و أيضا تكريس مبدأ سيادة القانون؛ الأمر الذي انعكس بوضوح شديد على تطور مؤشرات التنمية البشرية في شتى المجالات (التعليم والصحة والدخل)؛ وهذا ما يؤهلها لأن تكون حالة دراسة مثالية لفهم طبيعة هذه العلاقة.

بناء على ما سبق؛ تتمحور اشكالية هذه الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما مدى مساهمة تكريس مبادئ الحكم الراشد في تحسين مستويات التنمية البشرية في دولة الملكة العربية السعودية خلال الفترة (1996-2023)؟.

تنبثق من هذه الاشكالية جملة من الأسئلة الفرعية ذات الصلة نذكرها كالآتي:

- ماهي طبيعة واتجاه العلاقة بين التنمية البشرية و مختلف مؤشرات الحكم الراشد في دولة الملكة العربية السعودية ؟
- هل يقتصر تأثير العلاقة بين التنمية البشرية و مؤشرات الحكم الراشد في دولة الملكة العربية السعودية على المدى القصير أم أنه يمتد إلى الاجل الطويل أيضا؟
- من الناحية الاحصائية؛ إلى أي مدى تساهم مؤشرات الاحكم الراشد في تفسير التباينات في مستويات التنمية البشرية في السياق السعودي؟

فرضيات البحث:

- توجد علاقة طردية قوية بين التنمية البشرية ومختلف مؤشرات الحكم الراشد بحيث تساهم التحسينات في الحكم الراشد في الملكة العربية السعودية بشكل ملموس على مستوى الرفاه الاجتماعي .
- في الملكة العربية السعودية ، تأثير الحكم الراشد على التنمية البشرية يمتدّ إلى المدى الطويل؛ الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة توازنية مستقرة و دائمة بين متغيرات الدراسة وهو ما يعكس أهمية الأبعاد المؤسساتية في تفسير الأداء التنموي.
- في السياق السعودي، تتمتع مؤشرات الحكم الراشد بقدرة تفسيرية عالية ومهمة للتباينات التي تطرأ على قيم مؤشر التنمية البشرية HDI .

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة تحليل وقياس أثر مؤشرات الحكم الراشد على مستويات التنمية البشرية؛ إضافة إلى اختبار وجود علاقات توازنية قصيرة وطويلة الأجل بين هذين المتغيرين وتحديد طبيعتها، وكذا الوقوف على دور و أهمية تحسين

جودة الحكم في النهوض بالتنمية البشرية بمختلف أبعادها (التعليم، الصحة، مستوى المعيشة) من خلال تقديم تحليل كمي يبرز مدى مساهمة الحكم الراشد في تفسير التغيرات التي تطرأ على مؤشر التنمية البشرية HDI.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تجمع بين التطبيق القياسي والتحليل النظري، أين تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين التنمية البشرية ومؤشرات الحكم الراشد، ثم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعةARDL لقياس أثر هذه المؤشرات على مستويات التنمية البشرية في الأجل القصير والطويل في دولة الملكة العربية السعودية.

خطة الدراسة:

تم تقسيم العمل إلى مبحثين أساسيين، ينطوي المبحث الاول على مسائل أولية في التنمية البشرية والحكم الراشد، بالإضافة إلى قراءة تحليلية في العلاقة بينهما، في حين يتمحور المبحث الثاني حول تحليل أهم نتائج الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على مستويات التنمية البشرية في دولة الملكة العربية السعودية من خلال بناء نموذج قياسي ARDL خلال الفترة الزمنية 1996-2023م .

2. مسائل أولية في التنمية البشرية والحكم الراشد:

1.2. عموميات حول التنمية البشرية

1.1.2. مفهوم التنمية البشرية:

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الانمائي **UNDP** من الأوائل الذين تبنوا مفهوم التنمية البشرية بشكل رسمي في تقريره الاول عام 1990م مؤكدا على فكرة أن " الناس هم الثروة الحقيقية للأمم" و أضاف "التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الأفراد" مركزا على مجالات التعليم والصحة والعيش الكريم الذي يضمن كرامة الفرد والحصول على **حريات سياسية واجتماعية** تُمكنهم من المشاركة الفاعلة في عمليات التنمية، فالتنمية البشرية من منظرو برنامج الأمم المتحدة الانمائي تمثل غاية وليس مجرد وسيلة. و أن التنمية أصبحت ليس مجرد هدفً اقتصاديً، بل هي تمكين للإنسان لتحقيق ما يثمّنه، وبهذا أصبح الإنسان هو صانع التنمية وهدفها (Programme United Nations Development, 1990, p. 10) . من جهته؛ يرى **Paul P.Streeten** أن التنمية ينبغي النظر اليها على أنها ليست مجرد غاية في النمو الاقتصادي بل هي أوسع من ذلك كونها عملية تسعى إلى تمكين الأفراد من توسيع خياراتهم وتلبية حاجياتهم الأساسية، فالركيزة الأساسية للتنمية من منظور **Streeten** تبنى على تحرير وبناء قدرات الفرد وأيضا توسيع فرص المشاركة المجتمعية فالتنمية لم تعد مجرد رفع معدلات النمو الاقتصادي (Streeten, P. P, 1994, pp. 232-237). و يضيف الكاتب والباحث الاقتصادي Amartya Sen في كتابه الشهير « **Development as Freedom** » : التنمية البشرية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية توسيع الحُرّيات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد كالإفراج عن الحريات السياسية، الضمانات الاجتماعية (التعليم والصحة)، والفرص الاقتصادية، ، والشفافية، الحماية الاجتماعية من الفقر ، وليس مجرد زيادة في الدخل و هذا معناه أن الحرية هي الوسيلة الأهم لتحقيق التنمية، وهي مقياس لمدى التقدم الذي تم إحرازه.

Martha Nussbaum هي الأخرى تعتبر من أبرز المنظّرين الذين قاما بتوسيع مفهوم نهج القدرات في التنمية البشرية، وتُعرّف التنمية على أنها تمكين الأفراد من ممارسة "القدرات الأساسية "التي تؤهلهم لعيش حياة ذات معنى وقيمة فالتنمية من منظور **Martha Nussbaum** لا تقتصر فقط على الحريات أو مستوى الدخل، انما تتعدى ذلك إلى كيفية تحويل الموارد إلى قدرات فعلية أي التجسيد الواقعي للفرص إلى أفعال حقيقية يمكن اختيارها بحرية وكرامة عبر اعتماد قائمة من القدرات الأساسية و التي ينبغي إتاحتها لجميع الأفراد كحد أدنى، كالقدرة على التمتع بالصحة، حرية التعبير و الحركة، التعليم، المشاركة الاجتماعية (Nussbaum, M. C, 2011, pp. 33-34) .

2.1.2. قياس التنمية البشرية:

سنويا ومنذ عام 1990م، ينشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا دوليا حول التنمية البشرية، وتمثل هذه التقارير أحد أهم المراجع الأساسية المعتمدة لقياس التنمية البشرية دوليا. وترتكز هذه التقارير على مجموعة من المؤشرات (الإقتصادية، الاجتماعية، البيئية..) إلا أنّه يركز بالدّرجة الأولى على ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في مستوى الدخل، الصحة والتعليم تشكل معا ما يعرف بمؤشر التنمية البشرية **HDI**، والذي يعد من أبرز الأدوات الكمية المعتمدة عالميا ي قياس مستوى رفاه الأفراد فهو يعتبر بمثابة قياس مختصر للتنمية البشرية نظرا لأنه يقوم على مقاربة شمولية هدفها تجاوز النظرة الضيقة للتنمية باعتبارها مجرد نمو اقتصادي، إذ يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما للأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية من خلال قياس متوسط الاداء لهذه الأبعاد الثلاثة بحيث يعكس:

- جودة التعليم من خلال معدل سنوات الدراسة.
- مستوى الرعاية الصحية من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المستوى المعيشي المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

يتم حساب قيم المؤشر **HDI** من خلال تحويل القيم الأصلية للأبعاد الثلاثة(التعليم، الصحة والدخل) إلى مؤشرات فرعية تتراوح قيمها بين 0 و 1 عن طريق استخدام معادلات معيارية بالاعتماد على القيم العليا والدنيا المحددة لكل مؤشر على حدة، و من ثمّ يتم حساب المؤشر المركب كمتوسط لهذه المؤشرات الفرعية (تقرير التنمية البشرية، صفحة 344) وفق العلاقة:

HDI = 1/3 (life expectancy index) + 1/3 (education index) + 1/3 (GDP index)

2.2. أساسيات حول الحكم الراشد

1.2.2. مفهوم الحكم الراشد

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الحكم الراشد بأنه: ممارسة مختلف أنماط السلطة (السياسية والإدارية الاقتصادية) بغية إدارة شؤون الدولة على كافة الأصعدة، بما في ذلك مختلف المؤسسات و الأساليب و الآليات ، التي تسمح للأفراد والجماعات بالتعبير عن مطالبهم و مصالحهم، وأيضا ممارسة كل حقوقهم القانونية ، وتسوية نزاعاتهم بشكل . وأضاف التقرير أن الحكم الراشد بأنه حكم أساسه الشفافية والمساءلة المشاركة و دعم سيادة القانون يضمن وأن هذا الحكم من شأنه أن يضمن وضع الأولويات الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية بناء على احتياجات الأغلبية المطلقة في المجتمع، كما يعبر عن أكثر الأفراد فقرا وحاجة عند اتخاذ القرار حول تخصيص موارد التنمية (UNDP, 1997, p. 08). كما تشير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (**OCDE**)عام 1993 الحكم الراشد هو ممارسة السيطرة على المجتمع واستخدام السلطة السياسية في إدارة الموارد لتعزيز التنمية الاجتماعية و الاقتصادية (OECD, 1993, p. 07). و يعرفه البنك الدولي أنه الطريقة التي تتبعها السلطات العامة في إدارة مختلف الموارد في المجتمع بهدف تحقيق التنمية وذلك عبر تكريس جملة من المبادئ الرئيسية والمتمثلة في الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، المشاركة، الاستقرار السياسي، الشمول والكفاءة،...الخ (البنك الدولي ، 1992، صفحة 01)

2.2.2. قراءة تحليلية في العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية البشرية :

يعتبر الحكم الراشد الإطار المؤسسي الشامل الذي يقود عمل المجتمع والدولة نحو تحقيق أهداف التنمية البشرية، وتتفق الادبيات الحديثة على أنه يرتكز على تعزيز جملة من المبادئ الرئيسية والتي بدورها تساهم بفعالية في تحسين مستويات التنمية البشرية عبر تحسين جودة الخدمات و ضمان التوزيع العادل للموارد، توسيع الحريات والخيارات في محالات الصحة والدخل والتعليم، و عليه؛ من الضروري فهم العلاقة بين التنمية البشرية و كل مؤشر من مؤشرات(خصائص) الحكم الراشد.

تعتبر **سيادة القانون** عنصرا أساسيا للحكم الراشد والتنمية المستدامة وتدعم وتكمّل عناصره الأخرى في الوصول إلى مستويات عالية في التنمية البشرية . ولهذا فدعم سيادة القانون لحقوق الأفراد يعد أداة للضغط السياسي لتحسين مستوى

المعيشة و التقليل من حدة الفقر (عزة محمد حجازي، 2013، صفحة 09) . ومن منظور التنمية البشرية؛ فإنّ معظم الدول التي تضم وجود إطار قانوني عادل يسري على الجميع دون تمييز واستثناء و يسود فيها حكم القانون تحظى ببيئة مستقرة و آمنة ويتمتع أفرادها بحقوقهم السياسية دون التعرض للتعسف ويتاح لهم الوصول إلى العدالة. كما يساعد احترام القانون في الحفاظ على كل الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية للأفراد بحيث يصبح المناخ ملائما ومشجعا للاستثمار وبيئة خصبة لانطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة؛ الأمر الذي يحسن المداخيل و يخلق فرص عمل جديدة ويقلل نسبة البطالة، ،وفي هذا الصدد؛ أكد برنامج الأمم المتحدة في عديد تقاريره على حجم الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرزها غياب القانون ما يؤدي إلى تراجع قدرة الدولة ضبط الأمور وبالتالي عدم توفير الخدمات الأساسية للأفراد ولعل أهمها الامن والاستقرار (UNDP, Governance and Human Development, 2004)، وفي ذات السياق؛ يظهر مؤشر التنمية البشرية تحسنا وتقدما معتبرين في الدول التي تتمتع بمعدلات أعلى في مؤشر سيادة القانون (ESCWA, 2009, p. 23).

كما تتجلى الأهمية البالغة لمؤشر **جودة التنظيم** في مدى قدرة الدولة على رسم أطر تنظيمية فعالة من شأنها تسهيل الأنشطة الاقتصادية و تشجع الابتكار وتحقق العدالة في الأسواق ، كما أن هذا المؤشر يساهم في الحد من المعوقات البيروقراطية واللوائح العشوائية التي تؤخر وتبطئ وتيرة النمو الاقتصادي وتزيد من هشاشة الخدمات العامة كالصحة والتعليم و الدخل والمياه والكهرباء لكل فئات المجتمع، وبالتالي المساهمة في تحسين الأبعاد الرئيسة للتنمية البشرية (Cabral Lídia, 2011, p. 03) .

ويؤكد كوفمان وآخرون على أن **فعالية الحكومة** ترتبط بشكل موجب ووثيق بمستوى رفاه الأفراد و مدى تحقيق المساواة في الفرص (Kaufmann. D, Kraay. A, & Mastruzz. M, 2010, p. 04) بفعل قدرتها على صياغة وتنفيذ السياسات العامة بكفاءة وجودة، مع ضمان الاستجابة لاحتياجات الأفراد بأسلوب عادل ومستقر وتتجلى فعالية الحكومة في التأثير المباشر على التنمية البشرية من خلال تحسين نوعية الخدمات الأساسية كالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة وتحسن الدخل. هذا التأثير الايجابي لفعالية الحكومة على التنمية البشرية يؤيده عبد العزيز اسماعيل في مقاله " الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة في الوطن العربي" حيث يرى أن قياس فعالية الحكومة لا يكون فقط بقدرتها على رسم السياسات بل بمدى تجسيدها فعليا ثم قياس تحديد أثرها على واقع حياة المواطنين ، فلطالما وقف ضعف الأداء الحكومي عائقا أمام جهود التنمية المستدامة (Cabral Lídia, 2011).

وبالانتقال إلى عنصر **مكافحة الفساد**؛ يشدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي في كل فرصة على أهمية هذا المؤشر كونه يشكل قناة مباشرة وغير مباشرة في تعزيز مستويات التنمية البشرية، وتؤكد التقارير أن الفساد ينهش الموارد الموجهة للخدمات العامة الرئيسية كما يُشوه آليات تخصيصها وبالتالي فهو يضرب العدالة ويحدّ من وصولها إلى تحقيق جودة التعليم وتحسين الرعاية الصحية والدخل ما يؤثر سلبا على التنمية البشرية من خلال إضعاف ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وتقليل قدرة هذه الأخيرة على تقديم خدمات ذات جودة (UNDP, 2008, pp. 03-04) . كما أجمعت عديد كتب الاقتصاد القياسي التي اهتمت بموضوع الحكم الراشد على أن السيطرة على الفساد يعد عاملا حاسما وشرطا مسبقا لتحسين مخرجات التنمية البشرية وهذا لا يتأتى إلا من خلال اصلاحات مؤسسية شاملة ومتكاملة قائمة على قوانين شفافة ورقابة فعالة وتطبيق المساءلة، هذه الاصلاحات من شأنها تقوية قدرة المؤسسات إعادة توجيه الموارد وتخصيصها بشكل كفء يحقق والعدالة في التوزيع ويحدمن التسرب المالي ويحسن جودة الخدمات ويعزز الاستثمار ويبني علاقة ثقة وطيدة بين المؤسسات والافراد ومنه تحسين نوعية حياة المواطنين (Rose- Akerman.S, 1999, p. 04) .

يظهر مؤشر **المحاسبة و الصوت** ارتباطا ايجابيا جليا مع مستويات التنمية البشرية عبر دول العالم (UNDP, 2002, pp. 05-06) ، فهذا العنصر يعكس قدرة الدولة على تمكين المجتمع من محاسبتها ومراقبتها ويمنحه القوة للمطالبة بحقوقه و يساهم في تحسين وتطوير جودة الخدمات العامة ، ويشير برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن اشراك المجتمع المدني و توسيع فضاء المشاركة والمحاسبة يزيد من فعالية بناء مؤسسات أكثر شافية وشمولية وملاءمة لكافة احتياجات المواطنين، بنا على هذا فإن مؤشر المحاسبة والصوت يعد حجر الزاوية في تحقيق مستويات عالية في مؤشر التنمية البشرية.

وجدير بالذكر أن حالة **الاستقرار السياسي و غياب العنف** تؤثر بشكل مباشر و عميق على التنمية البشرية لأن غياب الاستقرار من شأنه تقويض قدرة الدولة على تقديم خدمات أساسية تشكل محور التنمية البشرية وهي التعليم والصحة والدخل كما يهدر العنف الموارد المخصصة للاستثمار في رأس المال البشري، و يقوض مكاسب التنمية ويحد من مقدرة الدولة و السياسات العامة على حماية الفئة الضعيفة والمهمشة مما يؤثر سلبا وبشكل حاد على رفاه الانسان حيث تشير معظم قراءات منظمة الإسكوا إلى أن آثار النزاعات لطالما طالت وبشكل كبير تنمية الانسان ورفاهه رافقتها نسب تراجع ملموسة في مركبات التنمية البشرية، على عكس الدول التي لم تشهد زعزعة في الاستقرار السياسي و نزاعات داخلية أو خارجية.

و في هذا السياق، تعتبر تجربة المملكة العربية السعودية نموذجا تنمويا حيا ورائدا لتكريس مؤشرات الحوكم الراشد من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية كونها تعد من أبرز البلدان التي تجتهد للوصول إلى تحقيق توازن مستدام بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛ مما يشجع على تحليل العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية و مختلف مؤشرات الحكم الراشد في هذا البلد.

3. الدراسة القياسية لأثر مؤشرات الحكم الراشد على التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية المملكة العربية السعودية:

يهدف هذا الجزء إلى دراسة وتحليل الأثر القياسي لمؤشرات الحكم الراشد على مؤشر التنمية البشرية في السعودية. اعتمدت الدراسة القياسية الحالية على نموذج مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL المطور من طرف (Pesaran, M .H & Shin. Y, 1999, pp. 371-413) باعتباره أحد أنسب الأساليب لقياس العلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة، وتتميز هذه المقاربة بقدرتها على استيعاب ديناميكية العلاقة قصيرة و طويلة الأجل في ذات النموذج مع إمكانية تطبيقها في حالة وجود سلاسل زمنية قصيرة، كما تُمَكِن أيضا من تقدير سرعة التكيف نحو التوازن و تحديد الأثر الفوري وأيضا المستقبلي داخل نموذج الدراسة (Dritsaks.N, 2011, pp. 01-16) ، ويمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$\mathbf{HDI = f(GDP, PS, RQ, VA, M)}$$

حيث تمثل كل من :

HDI: مؤشر التنمية البشرية **RQ**: مؤشر جودة التنظيم

GDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **VA**: مؤشر الصوت والمساءلة

PS: مؤشر الاستقرار السياسي

M: متغير صوري يأخذ القيمة 0خلال الفترة الممتدة من 1996-2016 ثم القيمة 1 ابتداء من سنة 2017 إلى غاية سنة 2023، وقد تم اختيار سنة 2017 كبداية مرحلة التغير الهيكلي في الحكم الراشد والتنمية البشرية في دولة السعودية بالنظر إلى اطلاق وتفعيل برامج " رؤية المملكة العربية السعودية 2030" بشكل فعلي باعتبارها تمثل نقطة تحول هامة في المملكة نتيجة تسارع تنفيذها وما رافقها من اصلاحات مؤسسية أثرت مباشرة على مؤشرات الحكم الراشد والتنمية البشرية في البلاد.

$$\mathbf{HDI_t} = \mathbf{a_0} + \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{p}} \mathbf{a_{1i}} \ln \mathbf{GDP01_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{q1}} \mathbf{a_{2i}}\, \mathbf{VA_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{q3}} \mathbf{a_{3i}}\, \mathbf{RQ_{t-i}} + \sum_{\mathbf{i=0}}^{\mathbf{q4}} \mathbf{a_{4i}}\, \mathbf{PS_{t-i}} + \mathbf{a_{3i}} M_t + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

1.3. دراسة الاستقرارية و اختيار التأخيرات المثلى لنموذج ARDL

1.1.3. دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تمت دراسة استقرارية السلال الزمنية بالاستعانة باختبار كل من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF)، وذلك من أجل التخلص من الارتباط الذاتي للأخطاء، كما تم كذلك الاستعانة باختبار فليب بيرون Philip-Perron test من أجل التأكد من درجة استقرارية السلاسل الزمنية، كما يكون اختبار PP مناسبا عندما يكون حجم العينة

صغيرا، وأيضا كي نتأكد من نتائج اختبار ADF . ويلخص الجدول (02) نتائج اختبارات الاستقرارية لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

الجدول (01): نتائج اختبار الاستقرارية

الفروقات	المتغيرات	اختبار PP			اختبار ADF			النتيجة
		دون قاطع واتجاه	قاطع	قاطع واتجاه زمني	دون قاطع واتجاه زمني	قاطع	قاطع واتجاه زمني	
عند المستوى	HDI	4.843 (1.0000)	0.2879 (0.9732)	-1.5851 (0.7722)	3.6127 (0.9997)	0.3884 (0.9783)	-3.2954 (0.0931)	غير مستقرة
	lnGDP	2.3237 (0.9936)	-2.2076 (0.2083)	-0.8833 (0.9436)	2.8232 (0.9983)	-2.2895 (0.1822)	-0.8233 (0.9507)	غير مستقرة
	VA	1.0094 (0.9130)	-3.0117** (0.0464)	-2.9943 (0.1519)	1.5689 (0.9676)	-3.5744** (0.0144)	-3.2117 (0.1033)	مستقرة
	PS	-1.0766 (0.2476)	-2.4280 (0.1439)	-4.4901* (0.0071)	-.7945 (0.3621)	-2.5619 (0.1130)	-4.4923* (0.0071)	مستقرة
	RQ	0.1153 (0.7109)	-1.5402 (0.4984)	-2.3712 (0.3850)	-0.0177 (0.6680)	-1.3300 (0.6000)	-1.8292 (0.6612)	غير مستقرة
عند الفرق الأول	HDI	-0.5191 (0.4801)	-4.2955* (0.0026)	-4.1869** (0.0150)	-1.4784 (0.1274)	-2.6038 (0.1050)	-2.5391** (0.0384)	مستقرة
	LnGDP01	-2.9287* 0.0051	-3.6962** (0.0104)	-2.9287* (0.0051)	-2.9324* (0.0050)	-3.7605* (0.0089)	-4.5280* (0.0068)	مستقرة
	RQ	-6.5024* (0.0000)	-6.7452* (0.0000)	-6.3335* (0.0001)	-6.5164* (0.0000)	-6.4848 (0.0000)	-6.3422 * (0.0001)	مستقرة

المصدر: من انجاز الباحثة بناءا على مخرجات برنامج Eviews13.

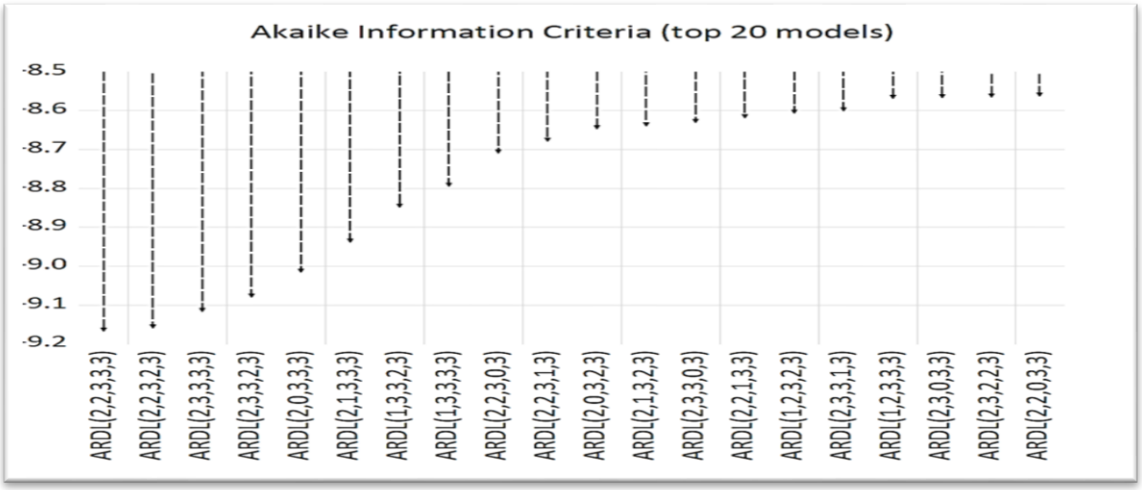
- *: معنوي عند 1 %، **: معنوي عند 5%، ***: معنوي عند 10%.
- **( )**: تشير إلى قيمة الاحتمالية: وهي عبارة عن مستوى الدلالة المقابل لقيمة t للمتغير بإبطاء لفترة واحدة .

تشير نتائج اختبار إلى سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختباري ديكي فولر الموسع ADF وفيليب بيرون PP المبنية في الجدول أعلاه إلى أن هناك تباينا في درجة استقرارية السلاسل حيث استقرت كل من المتغيراتVA، PS ، عند المستوى I(0) في حين نجد أن كل من المتغيراتHDI، lnGDP، RQ غير مستقرة في المستوى لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول I(1)،وبما أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أو الدرجة الاولى وعدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية أو اكثر فإن ذلك يبرر استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المبطأة لدراسة العلاقتين قصيرة وطويلة الأجل بين مؤشر التنمية البشرية و المتغيرات المستقلة ممثلة بمؤشرات الحكم الراشد.

2.1.3. اختيار التأخيرات المثلى لنموذج ARDL باستخدام معيار (AIC)

قبل الانتقال إلى اختبار الحدود و تحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات، يجب اختيار درجة التأخير المناسبة (أطوال الابطاء المثلى)، هذه المرحلة تعتبر من المراحل المنهجية الرئيسية و شرطا ضروريا في تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة؛ و يساعد الاختيار السليم للابطاءات في معالجة مشاكل الارتباط الذاتي و تجنب فقدان درجات الحرية الذي قد ينتج عن الافراط في التhخيرات أو الابطاءات؛ الامر الذي يضمن استقرار معاملات النموذج و صحة الاستدلال الاحصائي للدراسة (Pesaran,M.H, Shin. Y , & Smith,R.J, 2001, pp. 289-326). تم تحديد أطوال الابطاء المثلى لنموذج ARDL بالاعتماد على معيار Akaike مع السماح بحد أقصى لإبطاء المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بمقدار درجتين وبعد تقييم 162 نموذجا محتملا تم اختيار ARDL (2,2,3,3,3)

الشكل رقم (01): نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL باستخدام معيار (AIC)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13.

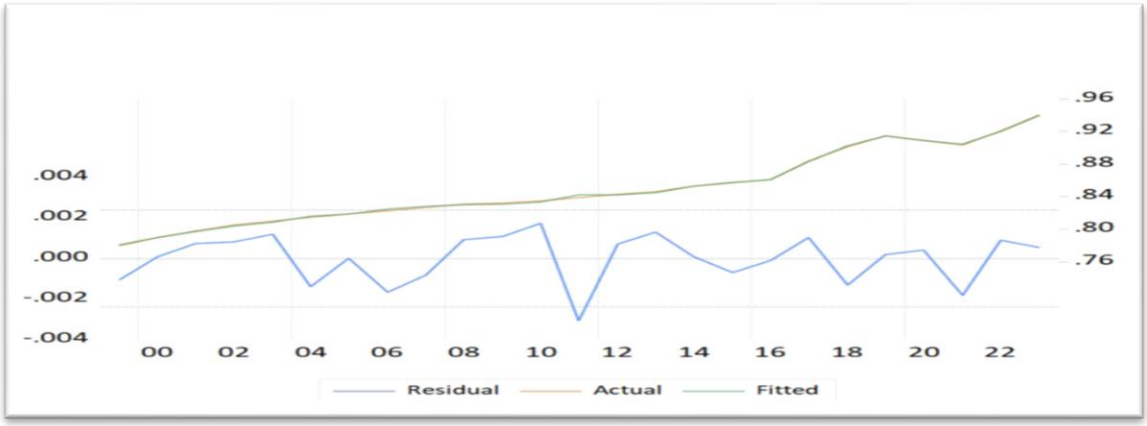
2.3. اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج):

قبل اعتماد نموذج ardl(2,2,3,3,3) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جدة هذا النموذج و ذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

1.2.3. جودة النموذج:

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (02): القيم الحقيقية والمقدرة للبواقي (جودة النموذج)



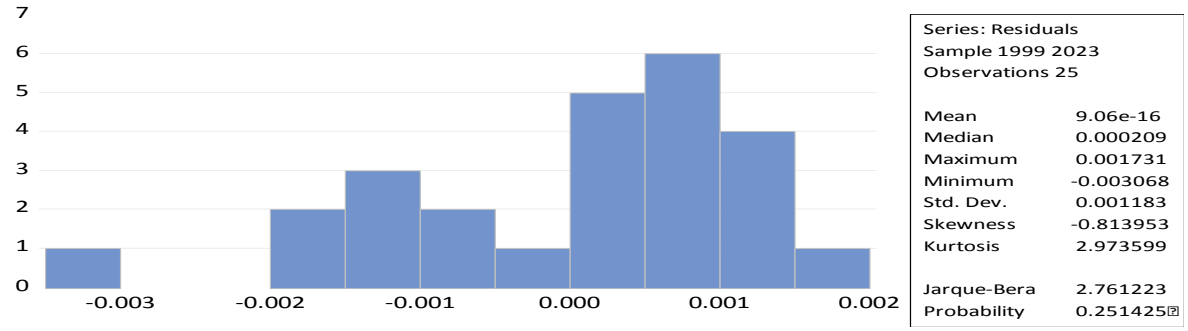
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال هذا الشكل تقارب القيم الحقيقية من القيم المقدرة مما يدل على جودة هذا النموذج.

2.2.3. التوزيع الطبيعي للبواقي:

تظهر نتائج اختبار Jaque-Bera المتعلق بفحص فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج أن قيمة كاي تربيع قدرت بقيمة 2.671 عند درجة حرية تساوي 2 وهي أقل من القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع عند مستوى معنوية 5% والتي تبلغ 5.99، كما تؤكد القيمة الاحتمالية المصاحبة للاختبار هذه النتيجة حيث بلغت 0.251 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، الأمر الذي يقودنا إلى أن حقيقة مفادها أن بواقي الانموذج تخضع للتوزيع الطبيعي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (03): التوزيع الطبيعي للبواقي

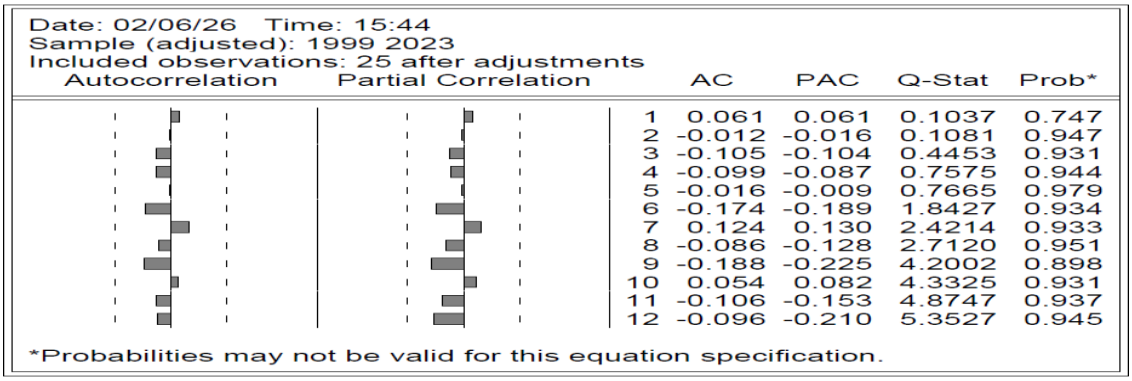


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

3.2.3.اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء

من خلال مخطط الارتباط الذاتي، تظهر نتائج الارتباط الذاتي لبواقي نموذج Ardl أن معاملات الارتباط تقع ضمن حدود الثقة وتؤكد إحصائية Ljung-Box(Q-stat) أن الاحتمالات المرافقة لجميع التأخيرات المختبرة تتعدى مستوى المعنوية 5% وبالتالي غياب الارتباط الذاتي للبواقي، هذه النتيجة تدعمها نتائج اختبار Breush-Godfrey حيث تفوق قيمة احصائية فيشر (0.33) مستوى المعنوية 5%.

الشكل رقم (04): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

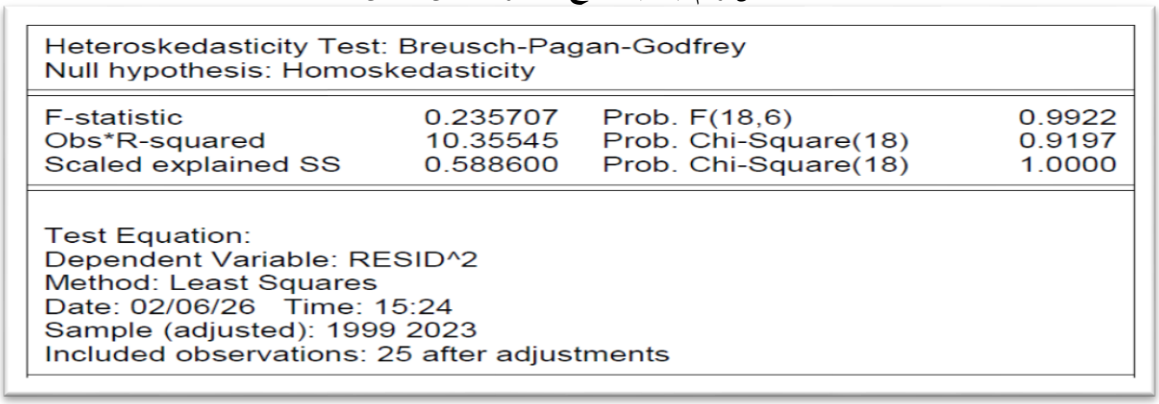


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

4.2.3. اختبار تجانس تباين الاخطاء

بعد تقدير النموذج Ardl(2,2,3,3,3) تم اختبار فرضية تجانس تباين الاخطاء Heteroskedasticity من خلال الاستعانة باختبار Godfrey-Pagan–Breuch والذي أسفرا نتائجه عن ثبات تجانس تباين الاخطاء إذ تجاوزت قيمة احتمال Chi-square(18) مستوى المعنوية 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تجانس تباين الاخطاء.

الشكل رقم (05): نتائج اختبار تجانس التباين

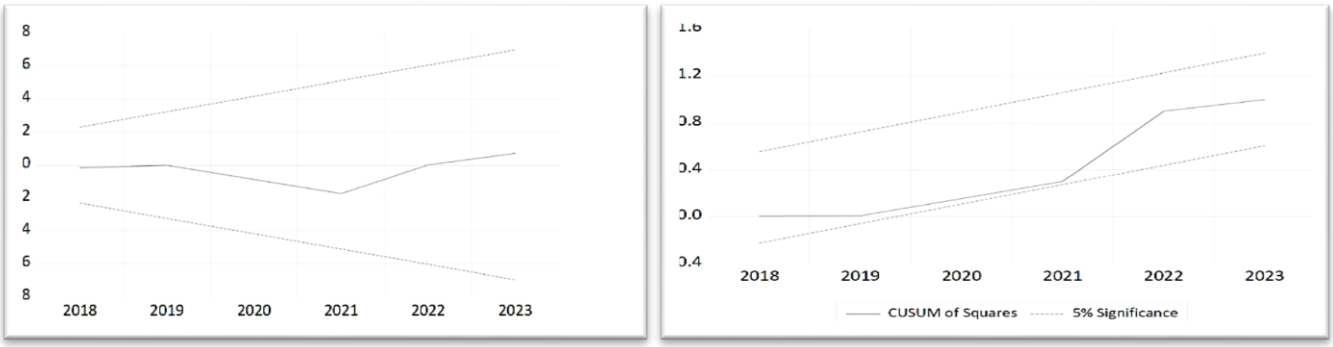


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

5.2.3. اختبار استقرارية النموذج

من أجل التأكد من صلاحية النموذج للتنبؤ و أنه يخلو من وجود أي تغيرات هيكلية لابد من دراسة استقراريته بناء على نتائج الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج إضافة إلى مربعات بواقي النتائج والشكل الموالي يوضح النتائج:

الشكل رقم (06): نتائج اختبار استقرارية النموذج



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

وبما أن التمثيلين البيانيين السابقين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% فإننا نقبل باستقرارية النموذج.

6.2.3. جودة النموذج وملاءمته الاحصائية:

تشير نتائج التقدير لنموذج ARDL إلى أن النموذج يكتسب قدرة تفسيرية عالية جدا حيث بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.999$ وهذا يعني أن متغيرات الحكم الراشد تفسر حوالي 99.9% من التغيرات الحاصلة في مؤشر التنمية البشرية . كما أن احصائية فيشر معنوية عند مستوى 1% $(F = 465.61)$ و هذا يدل على المعنوية الاجمالية لنموذج ARDL و قوته التفسيرية العالية.

3.3. اختبار معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير

في هذه الخطوة، ندرس امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و تقييم مدى تأثير متغيرات الحكم الراشد على مؤشر التنمية البشرية في دولة السعودية في الأجل الطويل والقصير.

1.3.3. اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

يقوم اختبار الحدود على اختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

H_0: عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

H_1: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات

يتم رفض فرضية العدم إذا كانت احصائية فيشر المحسوبة أقل من الحد الأعلى للحدود الموضوعة من قبل ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الحدود (Bounds test)

احصائية الاختبار	قيمة الاحصائية	عدد المتغيرات
احصائية فيشر	12.25	4
القيم الحرجة للاختبار		
مستوى المعنوية	الحد $I(0)$	الحد $I(1)$
%10	2.525	3.560
%5	3.058	4.223
%1	4.280	5.840

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews13

أسفرت نتائج اختبار الحدود وفق منهجية Pesaranو al (2001) لاحصائية فيشر بقيمة 12.25 والتي تفوق الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى الدلالة **5%** وباقي مستويات المعنوية مما يسمح برفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توزانية طويلة الاجل (long run relationship) بين مؤشر التنمية البشرية hdi ومتغيرات الحكم الراشد إضافة إلى المتغير النوعي M . هذه النتيجة تؤكد امكانية تقدير معاملات الأجل الطويل لنموذج ARDL و كذا نموذج تصحيح الخطأ ECM.

2.3.3. تقدير العلاقة طويلة الأجل Long run relationship

كشفت نتائج التقدير طويل الأجل لنموذج ARDL عن وجود علاقة توازنية مستقرة بين المتغير التابع ممثلا بمؤشر التنمية البشرية HDI و المتغيرات المستقلة ممثلة بمتغيرات الحكم الراشد إضافة إلى المتغير النوعي ممثلا بالمتغير الهيكلي M، أين بلغ معامل تصحيح الخطأ الذي يرتبط بالمتغير التابع HDI_{t-1} قيمة سالبة ومعنوية احصائيا عند مستوى معنوية 1% مقدرة بـ -0.423 (prob=0.0105) وهذا يشير إلى أن 42.3% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها سنويّا باتِّجاه التوازن الطويل الأجل.

الجدول رقم (03): نتائج تقدير العلاقة في الاجل الطويل

العلاقة طويلة الأجل				
المتغيرات	**المعاملات**	**الانحراف المعياري**	**احصائية ستيودنت**	**الاحتمال**
LNGDP01	0.355	0.121	2.932	0.0065
PS	0.077	0.0156	1.509	0.1354
RQ	0.0156	0.0129	1.210	0.2276
VA	0.079	0.028	2.821	0.0084
M	0.021	0.005	4.284	0.0003

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

واستنادا لقيم المعاملات المقدرة في الاجل الطويل ومن خلال الجدول أعلاه:

- أظهر الناتج المحلي الاجمالي تأثيرا موجبا معنويا من الناحية الاحصائية أين بلغ معامله 0.355 باحتمال (prob=0.0065) الأمر الذي يعني أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية HDI بقيمة 0.355 وحدة وهذا يعكس أهمية الدور الأساسي الذي يلعبه هذا المتغير في رفع مستويات التنمية البشرية في دولة السعودية.
- مؤشر الاستقرار السياسي PS بدوره سجل معاملا موجبا قدر بـ 0.077 غير أنه لم يكن معنويا احصائيا إذ تجاوزت قيمة الاحتمال 5%، وهذا يدل على أن هذا المتغير ورغم أهميته البنيوية في حالة السعودية لا يحدث تأثيرا مباشرا على مؤشر التنمية البشرية وهذا قد يرجع إلى أن مستوى الاستقرار السياسي يعتبر ثابتا و مرتفعا نسبيّا مما أضعف قدرته التفسيرية داخل النموذج المدروس وحدّ من تباينه كما يمكن أن يتطلب تأثيره على مستويات التنمية البشرية وقتا أطول.
- مؤشر جودة التنظيم RQ لم يكن معنويا احصائيا خلال فترة الدراسة حيث تجازوت قيمة الاحتمال 5 =prob) % (0.2276، وهذا يشير إلى محدودية تأثيره على مؤشر التنمية البشرية في الاجل الطويل.
- أظهر مؤشر المساءلة وحرية التعبير VA تأثيرا موجبا و ذو معنوية احصائية إذ بلغ معامله قيمة 0.079 باحتمال =prob) (0.0084 و هذا يؤكد الأهمية البالغة التي يلعبها هذا المتغير في تعزيز مستوى التنمية البشرية في الدولة على المدى الطويل.
- سجل المتغير الصوري M الذي يمثل التغير الهيكلي معاملا موجبا ومعنويا من الناحية الاحصائية بقيمة 0.021 =prob) (0.0003 وهذا يعكس التحسن الملموس الذي شهده مؤشر التنمية البشرية خلال مرحلة ما بعد التحول الهيكلي ومنه الأثر الموجب للسياسات والاصلاحات المؤسسية التي تبنتها دولة السعودية .

3.3.3. تقدير العلاقة قصيرة الأجل Short run relationship

عكست نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM وجود تأثيرات ديناميكية متباينة قصيرة الأجل لمتغيرات الحكم الراشد على مؤشر التنمية البشرية في السعودية ، وهذا راجع لحد تصحيح الخطأ المقدر السالب الإشارة =(CointEq(-1) (0.423134 والمعنوي بقوة احصائيا(Prob= 0.0000) وهذه القيمة السالبة تعكس أن أي اختلال قصير الأجل يمكن تصحيحه بسرعة تصل إلى نحو 42% سنويا و هذا يؤكد وجود آلية تصحيح نحو التوازن طويل الأجل.

الشكل رقم (07): نتائج تقدير العلاقة في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(HDI)
Selected Model: ARDL(2, 2, 3, 3, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 02/08/26 Time: 12:21
Sample: 1996 2023
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HDI(-1))	0.282632	0.072312	3.908489	0.0079
D(LNGDP01)	0.404783	0.055933	7.236912	0.0004
D(LNGDP01(-1))	0.168473	0.047967	3.512241	0.0126
D(PS)	0.027686	0.005630	4.917853	0.0027
D(PS(-1))	-0.046835	0.006257	-7.485420	0.0003
D(PS(-2))	-0.024582	0.004667	-5.266628	0.0019
D(RQ)	-0.010025	0.002692	-3.723308	0.0098
D(RQ(-1))	-0.027881	0.003936	-7.083624	0.0004
D(RQ(-2))	-0.006956	0.003750	-1.854885	0.1130
D(VA)	0.004886	0.006462	0.756077	0.4782
D(VA(-1))	-0.049793	0.006734	-7.393870	0.0003
D(VA(-2))	-0.037135	0.006625	-5.605565	0.0014
M	0.021421	0.001350	15.87162	0.0000
CointEq(-1)*	-0.423134	0.036439	-11.61212	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews12

- سجل معامل المتغير التابع ((D(HDI(-1 قيمة 0.2826 وجاء موجبا ومعنويا من الناحية الاحصائية عند مستوى 1% بقيمة احتمال (Prob=0.0079) وهذا يشير إلى وجود استمرارية ديناميكية في مسار التنمية البشرية بحيث تؤثر التغيرات السابقة بشكل ايجابي على التغيرات الحالية في الأجل القصير.
- بلغ معامل المتغير D(LNGDP01) قيمة موجبة 0.404783 كما أنه كان معنويا عند مستوى 1% (Prob=0.0004) وهذا يدا على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يترك أثرا قويا وفوريا على التنمية البشرية في الأجل القصير. كما جاء معامل التأخير الأول موجبا أيضا بقيمة بلغت (0.1685) ومعنويا عند مستوى 5% (Prob= 0.0126)مما يعكس الامتداد الجزئي للتأثير إلى الفترة اللاحقة لكن بدرجة أقل من التأثير الحالي.
- أبدى معامل الاستقرار السياسي قيمة موجبة مقدرة بـ(0.0277) و كان معنويا احصائيا عند مستوى 1% مما يؤكد أن التحسن الحالي في هذا المتغير يعزز التنمية البشرية في الأجل القصير، في حين سجل كل من التأخير الأول والثاني((D(PS(-1 و((D(PS(-2) على التوالي معاملات سالبة ومعنوية من الناحية الاحصائية وتشير الإشارة السالبة إلى وجود علاقة عكسية بين الاستقرار السياسي المبطأ بفترة وبفترتين والتنمية البشرية في الأجل القصير ، وعلى الرغم من أن السعودية السعودية لطالما تمتعت بنسب مرتفعة في الاستقرار السياسي غير أن التحسينات في الأجل القصير في هذا المؤشر غالبا ما تكون مرفوقة بإجراءات امنية وتنظيمية احترازية تكاليف انتقالية ضرورية لتعزيزه وهذا قد يؤثر مؤقتا و بشكل غير مباشر على بعض مركبات مؤشر التنمية البشرية كالتعليم ، الصحة ومستويات المعيشة.
- سجل معامل جودة التنظيم معاملات سالبة ومعنوية احصائيا عند الفترة الحالية وايضا المتأخرة بفترة واحدة حيث بلغت (-0.01) و (-0.027) على التوالي و هذه العلاقة العكسية قد ترجع إلى أن التغيرات التنظيمية في الأجل القصير قد تنطوي على تكاليف انتقالية مؤقتة تؤثر سلبا على مؤشر التنمية البشرية.
- بالنسبة لمتغير الصوت والمساءلة؛ لم يكن معنويا احصائيا في الفترة الحالية حيث تجاوزت قيمة الاحتمال مستوى 5%، ما يشير إلى أن التغير الفوري في هذا المتغير لا يؤثر على مستويات التنمية البشرية في الدولة، غير أن هذه المعاملات جاءت سالبة ومعنوية في التأخيرات (D(VA(-1) و(D(VA(-2) وبالتالي وجود علاقة عكسية بين مؤشر الصوت والمساءلة و HDI في الأجل القصير، وجدير بالذكر أن هذا المتغير أبدى في الأجل الطويل تأثيرا موجبا ومعنويا على HDI مما يؤكد أن الأثر

الايجابي له يتبلور تدريجيا كونها تحتاج الوقت الكافي لتنعكس على مختلف مركبات مؤشر التنمية البشرية ، ومن خلال هذا التباين؛ يتجلى لنا أن أثر الحكم الراشد في الأجل القصير يمكن أن يكون سلبيا و محدودا في حين أن الأثر الهيكلي يصبح جليًّا وموجبا في الأجل الطويل، و هذا يعكس ديناميكية تجربة السعودية في تبني مبادئ الحكم الراشد للنهوض بمستويات التنمية البشرية.

4. خاتمة:

تناولت هذه الورقة البحثية تحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد على مؤشر التنمية البشرية في السعودية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة الممتدة من 1996-2023م. مكن الاطار القياسي من التّمييز بين التأثيرات قصيرة الأجل و طويلة الأجل، بالإضافة إلى اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين التنمية البشرية و مؤشرات الحكم الراشد الأمر الذي يتيح فهم ديناميكيات العلاقة بين جودة المؤسسات و التوجه التنموي في السياق السعودي. وعليه تم التوصل إلى بعض النتائج التي توافقت معظمها مع فرضيات الدراسة نلخصها كالآتي:

فيما يخص اختبار صحة **الفرضية الأولى**، فقد ثبت وجود علاقة موجبة بين متغيرات الحكم الراشد ومؤشر التنمية البشرية حيث تشير التقدير القياسي إلى أن أغلب مؤشرات الحكم جاءت موجبة ومعنويا من الناحية الاحصائية وبصفة خاصة مؤشر الاستقرار السياسي، الصوت والمساءلة وجودة التنظيم وهذا يؤكد على أهمية و جودة السياسات العامة والمؤسسات يعود بنتائج ايجابية على مستويات التنمية البشرية في دولة السعودية ، وهو ما يتوافق مع ما توصلا إليه أغلب الدراسات السابقة التي تطرقت لذات الموضوع.

نتائج الدراسة القياسية أثبتت صحة **الفرضية الثانية** القائلة بأن تأثير الحكم الراشد على مستويات التنمية البشرية في دولة السعودية يمتد إلى الأجل الطويل ولا يقتصر فقط على الاجل القصير، وهو ما تأكد من خلال اختبار الحدود ومعنوية معامل تصحيح الخطأ السالب القيمة، كما أبدت تقديرات النموذج أن بعضا من مؤشرات الحكم الراشد حافظت على تأثيرها المعنوي احصائيا و بنتائج تتماشى والنظرية الاقتصادية مثل مؤشر جودة التنظيم وهذا يدل على أن تحسين الأطر التنظيمية ومختلف السياسات العامة المتبناة ينعكس بشكل موجب ومستدام على مستويات التنمية البشرية، كما أبدى مؤشر الصوت والمساءلة VA تأثيرا موجبا و ذو معنوية في الأجل الطويل وهو ما يؤكد أهمية الدور المستدام لهذا المؤشر في تعزيز الرفاه الاجتماعي للأفراد في دولة السعودية.

ثبتت صحة **الفرضية الثالثة** والأخيرة، حيث تؤكد نتائج الدراسة القياسية أن مؤشرات الحكم الراشد تكتسب قدرة تفسيرية عالية في تفسير مختلف تباينات مؤشرات الحكم الراشد إذ بلغ معامل التحديد R^2 ما قيمته 0.99 أي أن 99% من التغيرات التي تطرأ علة مؤشر التنمية البشرية HDI يعود إلى متغيرات الحكم الراشد المدرجة في نموذج ARDL.

5. المراجع:

Cabral Lídia. (2011). Decenteralization in Africa: Scope, Motivations and Impact on service delivery and Poverty. Working Paper, n°20, Overseas Development Institute, Future Agriculture.

Dritsaks.N. (2011). Demand for money in Hungary : An ARDL Approach. Review of Economics & Finance, 01, 01-16.

ESCWA. (2009). Towards Integated Policies in arab Countries : Role of Good Governance Indicators. Beirut.

Kaufmann. D, Kraay. A, & Mastruzz. M. (2010). The World Wide Governance Indicators : Methodologycal and Analytical Issues. World Bank.

Nussbaum, M. C. (2011). Creating Capabilities: The Human Development Approach. Harvard University Press.

OECD. (1993). , Organization of Economic Cooperation and Development. Paris.

Pesaran, M .H, & Shin. Y. (1999). An autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis, Econometrics and Economy Theory in the 20th century : The ranger Frish centennial symposium,, pp. Cambredge University Press.

Pesaran,M.H, Shin. Y , & Smith,R.J. (2001). Bouds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, 16(3), 289-326.

Programme United Nations Development. (1990). Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development. New York.

Rose- Akerman.S. (1999). Corruption and Goverment : causes, consequences and reforms. Cambridge University Press.

Streeten, P. P. (1994). Human Development: Means and Ends. American Economic Review, 84(2), 232–237.

UNDP. (1997). Governance for sustainable human development. New York.

UNDP. (2002). Voice and Accountability for Human Development. New york.

UNDP. (2004). Governance and Human Development. NewYork.

UNDP. (2008). Tacking Corruption, Transforming Lives : Accelerating Human Development in Asia and the Pacific.

البنك الدولي . (1992). الحوكمة والتنمية. واشنطن.

تقرير التنمية البشرية. (2008/2007). محاربة تغير المناخ: التضامن الانساني في عالم منقسم. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

تقرير التنمية البشرية. (2008/2007). محاربة تغير المناخ: التضامن الانساني في عالم منقسم. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

عزة محمد حجازي. (2013). أثر الحوكمة الجيدة على التنمية البشرية في الدول النامية: حالة الدول العربية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا(15)، 09.